

أخبار الساعة

نشرة تحليلية يومية



الإثنين 31 مارس 2014 (السنة الحادية والعشرون - العدد 5366)

والأفضل
20
Distinction





في هذا العدد

الافتتاحية

02 - أبعاد تنموية وعالمية لسياسة الطاقة الإماراتية

الإمارات اليوم

03 - إقرار مشروع الخدمة الوطنية فخر لأبناء الإمارات

تقارير وتحليلات

04 - في ضوء مقتل ثلاثة جنود لبنانيين.. لبنان يدفع ثمن الصراع الداخلي في سوريا

05 - تنظيم «القاعدة»: هل ينجح في بناء قواعد انطلاق في سوريا؟

06 - كاتب: خمسة أسباب لعدم حدوث حرب باردة ثانية

شؤون اقتصادية

07 - العراق يفتح ثاني أكبر حقل بترول في العالم

من إصدارات المركز

08 - الأزمة المالية العالمية وتداعياتها الاقتصادية

متابعات إعلامية

10 - «مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية» يشارك في معرض البحرين الدولي السادس عشر للكتاب 2014... جمال السويدي يوقع كتابه «آفاق العصر الأمريكي: السيادة والنفوذ في النظام العالمي الجديد»



أبعاد تنموية وعالمية لسياسة الطاقة الإماراتية

التأكيدات التي أطلقها معالي سهيل بن محمد المزروعى، وزير الطاقة الإماراتي، مؤخراً، في حوارهِ الخاص مع جريدة «الاتحاد» الإماراتية، بشأن الدور الذي تضطلع به دولة الإمارات العربية المتحدة، كلاعب محوري في المحافظة على استقرار أسواق الطاقة العالمية، عبر تلبية احتياجات الأسواق من الطاقة، والمحافظة على أسعار الطاقة ضمن مستويات منطقية لتعزيز النمو الاقتصادي العالمي، هذه التأكيدات تلخص الأهداف الرئيسية لسياسة الطاقة التي تلتزمها دولة الإمارات العربية المتحدة، التي يمكن وصفها بالسياسة المتوازنة، التي لا تهتم فقط بضخ إمدادات كافية من الطاقة في الأسواق العالمية، بل تهتم أيضاً بأن تكون أسعار هذه الطاقة متوازنة، وذلك من منطلق وعيها التام بأن استقرار الإمدادات من حيث الكم هو مطلب أساسي لاستقرار النشاط الاقتصادي، ووعيتها أيضاً بأن تظل أسعار الطاقة منطقية، هو مطلب أساسي لعدم الإضرار بالجدوى الاقتصادية لذلك النشاط.

هذا التوازن الذي يمتزج مع المرونة والكفاءة في التعامل السريع مع المستجدات، هي جميعها أدوات تتبناها السياسة النفطية لدولة الإمارات العربية المتحدة، التي لا تكتفي فقط بضمان أمن الطاقة الوطني وتعظيم الحصة الوطنية من أسواق النفط العالمية، كما هو الحال في معظم الدول المنتجة للطاقة، لكنها تعتبر أن تحقيق أمن الطاقة العالمي والمحافظة عليه، وهو بدوره هدف من أهدافها، بل إنها تدرك تماماً أن أمن الطاقة العالمي كهدف شامل، لا يمكن فصله بأي حال من الأحوال عن أمن الطاقة الوطني بكل دولة. ودولة الإمارات العربية المتحدة تجعل من المساهمة في تحقيق أمن الطاقة العالمي والمحافظة عليه واحداً من أهدافها الاستراتيجية، بل ومن صميم دورها كمنتج ومصدر رئيسي للطاقة.

لا يغيب البُعد المستقبلي عن سياسة الطاقة لدولة الإمارات العربية المتحدة، فهو بُعدٌ موجود بقوة ويشغل حيزاً كبيراً فيها، حيث تتبنى الدولة خطة مستقبلية طموحة، تستثمر من خلالها نحو 25 مليار دولار في مشروعات تطوير الطاقة الإنتاجية لقطاع النفط والغاز الطبيعي الوطني، بما يضمن زيادة إنتاجها من النفط إلى 3.5 مليون برميل يومياً في نهاية العقد الجاري، وزيادة إنتاجها من الغاز الطبيعي بما يكفي لتلبية احتياجاتها المتزايدة منه، خصوصاً في قطاع توليد الطاقة الكهربائية. وبالتوازي مع ذلك، لا تغفل الدولة الاستثمار في مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة، وهي تعد الآن واحدة من أكثر دول العالم استثماراً في مشروعات الطاقة النووية والطاقة المتجددة، من أجل الاستفادة من هذه المصادر بشكل مثالي، بل إن تجربتها الوطنية في الاستفادة من مصادر الطاقة المتجددة، وعلى رأسها الطاقة الشمسية أصبحت تجربة رائدة عالمياً، فهي تحتضن على أراضيها الآن إحدى أكبر المدن العالمية التي تعتمد بشكل كامل على الطاقة المتجددة، وهي مدينة «مصدر»، وتحتضن كذلك أكبر محطة طاقة شمسية مركزة في العالم، وهي محطة «شمس 1»، كما أنها تحتضن المقر الدائم للوكالة الدولية للطاقة المتجددة «إيرينا»، هذا بجانب عدد غير محدود من المشروعات التي تنفذها شركات وخبرات إماراتية في دول أخرى في العالم.

تعكس هذه المعطيات البعد التنموي الشامل لسياسة الطاقة الإماراتية، التي بجانب اهتمامها بتطوير طاقتها الإنتاجية من الطاقة التقليدية تهتم أيضاً بمحاصرة الظواهر السلبية المتعلقة بالتوسع غير المنضبط في استخدام هذه الأنواع من الطاقة، كظواهر التلوث البيئي والاحتباس الحراري وانتشار الأمراض والأوبئة وغيرها، هذه السياسة ساعدتها على التحول من مجرد منتج رئيسي لمصادر الطاقة التقليدية في الماضي، إلى دولة رائدة في مسيرة التحول العالمي إلى عصر طاقة المستقبل.

إقرار مشروع الخدمة الوطنية فخر لأبناء الإمارات

جاءت موافقة المجلس الوطني الاتحادي في مقره بأبوظبي، على مشروع القانون الاتحادي بشأن الخدمة الوطنية والاحتياطية بفصوله الخمسة مؤخراً، لتشكل علامة هامة على طريق الجهود التي تبذلها قيادة الدولة الحكيمة لإقرار كل ما من شأنه حماية الوطن وتعزيز أمنه واستقراره، بالاعتماد على أبنائه المخلصين، فشباب الوطن هم درعه الحقيقي وسنده في الرخاء ووقت الشدائد. وهذا ما نص عليه مشروع القانون عبر مواده (44 مادة)، حيث أشار إلى أن «حماية دولة الإمارات العربية المتحدة، والمحافظة على استقلالها وسيادتها واجب وطني مقدس على كل مواطن». والحق أن شباب الدولة أبدوا استجابة واضحة وترحيباً واسعاً بالقانون؛ فكان التفاف المواطن حول قيادته، في مسيرة واحدة نحو خدمة الوطن وتحقيق رفعة، فوطن لم يبخل على مواطنيه بشيء وقيادة أحبت شعبها؛ يستحقان منهم بذل الجهد والعطاء.

إن إحقاق الشباب بالخدمة الوطنية يعد تعزيزاً لقيم الولاء والانتماء والمشاركة، وستكون له إيجابياته العديدة، إذ سيعمل على صقل شخصية الشباب وإذكاء الروح الوطنية لديهم؛ ليكونوا قادرين على مواجهة تحديات المستقبل. كما أن الخدمة الوطنية في القوات المسلحة ستشكل دعماً وتعزيزاً لقدرة القوات المسلحة وكفاءتها بعناصر من شباب الوطن المخلص. وستكتسب الأجيال الجديدة خبرات متنوعة شخصية تفيدهم في حياتهم اليومية. كما سوف يسهم تطبيق قانون الخدمة الوطنية والاحتياطية في تعزيز السلوك الإيجابي لدى الشباب من خلال التدريبات العسكرية، ويغرس فيهم قيم الاعتماد على النفس والانضباط وتقدير قيمة الوقت والقدرة على تحديد خياراتهم المستقبلية. كما أن إقرار مشروع القانون الاتحادي للخدمة الوطنية والاحتياطية، يعكس حرص القيادة الرشيدة في الإمارات على أبنائها ورغبتها في تزويدهم بكل ما يحقق لهم وللوطن الخير والفائدة. وإذا كان قانون الخدمة الوطنية مطبقاً بالفعل ومعمولاً به في بلدان كثيرة حول العالم، فإن تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة، تعد من التجارب الرائدة، حيث تعد الإمارات من أوائل الدول التي تطبق قانون الخدمة الوطنية والاحتياطية في منطقة الخليج العربي. ومما لاشك فيه أن منطقتنا العربية كلها تمر بظروف استثنائية، وتحديات إقليمية ودولية تدفع إلى التفكير فيها، وتدبر أفضل الوسائل الممكنة للتعامل معها وإدارتها. وهو ما عودتنا عليه قيادة الدولة الرشيدة برئاسة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة - حفظه الله - التي تمتلك رؤية بعيدة المدى تسبق الزمن لتلحق به، ولا تسير خلفه فتتأخر عنه.

ونحن في هذا الصدد نتذكر المغفور له - بإذن الله تعالى - الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، الذي كان دائم الحرص على تأكيد أن ما تشهده الإمارات من خير وازدهار، تحقق بفضل الله تعالى، ثم بصبر ودأب وعمل وجهد ومثابرة أبناء الإمارات. لذلك نجده دائماً - رحمه الله - كان يستدعي سيرة الأوائل ليذكر الشباب بأن العمل وبذل الجهد والاستعداد الدائم هو خير سبيل فيقول: «إن الآباء هم الرعيل الأول، الذين لولا جلدتهم على خطوب الزمان وقساوة العيش، لما كتب لجيلنا الوجود على هذه الأرض التي ننعم اليوم بخيراتها». ويقول: «إن البلاد بحاجة إلى أبنائها لأن عليهم يعتمد الحاضر والمستقبل». فلتكن مسيرة المغفور له - بإذن الله تعالى - الشيخ زايد في الجهد والبذل والعطاء والاستعداد الدائم نموذجاً لأبناء الإمارات الأوفياء.

في ضوء مقتل ثلاثة جنود لبنانيين.. لبنان يدفع ثمن الصراع الداخلي في سوريا

مقتل ثلاثة جنود لبنانيين في هجوم بسيارة مفخخة على نقطة تفتيش حدودية مع سوريا، يشير إلى وطأة الصراع السوري على الوضع الأمني والسياسي والطائفي في لبنان.



بعد ساعات قليلة من خطاب الأمين العام لـ «حزب الله» اللبناني حسن نصر الله، يوم السبت الماضي، الذي قال فيه إنه يحمي لبنان من خلال القتال في سوريا ضد المتطرفين «السنة»، وأنه (لو انتصر الإرهاب التكفيري في سوريا سنلغى جميعاً وليس فقط «حزب الله»، ولو هزم سنبقى جميعاً)، جاء الهجوم بسيارة مفخخة على نقطة تفتيش للجيش اللبناني في بلدة «عرسال» الحدودية مع سوريا ما أسفر عن مقتل ثلاثة جنود وإصابة ثلاثة آخرين.

عشرات القتلى والجرحى خلال الفترة الماضية. **ثالثها**، هو أن صدى الصراع في سوريا قد أصبح قوياً في لبنان. حيث تشهد الساحة اللبنانية انقساماً خطيراً بين مؤيدين لنظام بشار الأسد من ناحية والمعارضة السورية وقواتها المقاتلة من ناحية أخرى، وأدى إرسال حزب الله اللبناني قوات إلى سوريا لمساعدة الأسد واعترافه بذلك علناً، إلى إضافة بعد طائفي مذهبي على هذا الانقسام. وعلى خلفية هذا الانقسام شهدت مناطق في لبنان مواجهات طائفية دامية أشاعت أجواء من الاضطراب وعدم الاستقرار. وفي ظل التقدم الذي تحققه قوات نظام الأسد على الأرض في مواجهة المعارضة المنقسمة على نفسها، وذلك بمساعدة قوات من «حزب الله» اللبناني، فإن الساحة اللبنانية تظل مرشحة دائماً لكي تدفع الثمن، خاصة مع تدفق اللاجئين السوريين إلى لبنان، فضلاً عن بعض المقاتلين من المعارضة، ومن ثم التأثير السلبي الكبير في الوضع الأمني الداخلي، حيث لم يعد الأمر يتعلق بمواجهات طائفية أو تفجيرات متبادلة بين مؤيدي الأسد ومعارضيه، وإنما امتد إلى استهداف قوات الجيش اللبناني نفسها كما حدث في بلدة عرسال يوم السبت الماضي.

يكتسب هذا الهجوم دلالاته من اعتبارات أساسية عدة: **أولها**، هو أن الهجوم تم عند نقطة تفتيش على الحدود مع سوريا، حيث يوجد آلاف اللاجئين السوريين ومقاتلون من المعارضة فروا من سوريا إلى الأراضي اللبنانية بعد سيطرة القوات السورية الحكومية على «بيروت» آخر معاقل المعارضة في منطقة القلمون، ومن ثم استطاع النظام السوري أن يحكم سيطرته على كامل المنطقة الحدودية مع لبنان. ولا شك في أن وجود مقاتلين ولاجئين سوريين في المنطقة ينطوي على مخاطر عدة بالنسبة إلى الأمن في لبنان، وكان التفجير الذي استهدف الجنود اللبنانيين مؤخراً أحد تجليات هذا الخطر.

ثانيها، هو أن بعض المتشددین السنة في لبنان يتهمون الجيش بالتعاون مع حزب الله اللبناني، الذي أرسل مقاتلين كثيرين لمعاونة نظام بشار الأسد، والتعاون كذلك مع القوات السورية الحكومية. ومن هنا فإنه يمكن تصور أن التفجير الأخير في بلدة عرسال قد جاء على خلفية هذا الاتهام. وخطورة هذا الأمر أن مثل هذه الحوادث يمكن أن تتكرر مستقبلاً، وخاصة أن تفجيرات عدة استهدفت مناطق لحزب الله في الجنوب اللبناني على خلفية الصراع في سوريا أسفرت عن سقوط

تنظيم «القاعدة»: هل ينجح في بناء قواعد انطلاق في سوريا؟

أعد إريك شميت تقريراً نشرته صحيفته «نيويورك تايمز» تحت عنوان «مقاتلو القاعدة يسعون لبناء قاعدة في سوريا»، أشار فيه إلى أن عشرات المقاتلين المتشددين المخضرمين سافروا على مدى الأشهر القليلة الماضية من باكستان إلى سوريا فيما يخشى مسؤولو الاستخبارات ومكافحة الإرهاب الأمريكي أنه مقدمة لتوجيه ضربات مستقبلية ضد أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية.



والمقاتلين الغربيين وتجنيدهم وتدريبهم. ويشير التقرير إلى أن تنظيم القاعدة أيّد في الماضي إنشاء فروع محلية في أماكن مثل اليمن، حيث حاولت إحدى الجماعات التابعة له ضرب الولايات المتحدة. ولكن الجهد في سوريا سيكون المرة الأولى التي يقوم فيها كبار قادة التنظيم بتشكيل جناح خاص بهم خارج باكستان مخصص لتنفيذ هجمات ضد الغرب. وهناك بعض المنتقدين للتقييم الأمريكي حتى بين أشد المشاركين في أنشطة مكافحة الإرهاب، الذين يرون وجود زيادة في أعداد قدامى مقاتلي القاعدة القادمين من باكستان بين صفوف الجماعات المتمردة في سوريا، ولكنهم يشككون في مسألة تورطهم في خطة منسقة لمهاجمة الغرب.

ويوضح التقرير أن معظم النشاط الذي حددهم مسؤولو الاستخبارات يركزون الآن على مهاجمة قوات الحكومة السورية وبعض فصائل الثوار المنافسة، ولكن حقيقة توافد هذا النوع من النشاط على سوريا يبين للمسؤولين الأمريكيين أن الظواهر يَخوض لعبة طويلة الأجل، هي الاعتماد على سهولة الوصول إلى العراق وشبكات دعم التنظيم هناك، فضلاً عن إحجام الولايات المتحدة عن تنفيذ هجمات طائرات من دون طيار أو غيرها من العمليات العسكرية ضد أهداف في سوريا.

ونقل التقرير عن جون برينان، مدير وكالة الاستخبارات المركزية، قوله أمام إحدى لجان مجلس النواب مؤخراً: «نشعر بالقلق إزاء استخدام الأراضي السورية من قبل تنظيم القاعدة لتجنيد الأفراد وتطوير القدرة ليس على تنفيذ هجمات داخل سوريا فحسب، بل لاستخدام سوريا كقاعدة لشن هجمات خارجية». ويشير التقرير إلى أن المتطرفين الذين تحدث عنهم برينان هم جزء من مجموعة من نشطاء تنظيم القاعدة في باكستان استنزفت قواهم بشكل كبير في السنوات الأخيرة بسبب هجمات الطائرات من دون طيار الأمريكية. ولكن المقاتلين ما يزالون يقدمون مجموعة واسعة من المهارات اللازمة لساحة المعركة، مثل إعداد القنابل وأساليب الأسلحة الصغيرة والخدمات اللوجستية والتخطيط والتلقين الديني، برغم أنه لا يُعتقد أنهم يمتلكون الخبرة لشن هجمات في الغرب.

وتعد سوريا قاعدة ملائمة لهؤلاء النشطاء لأنها توفر ملاذات آمنة نسبياً بمنأى عن ضربات الطائرات من دون طيار في أفغانستان وباكستان، وكذلك سهولة الوصول إلى نحو 1200 مسلم أمريكي وأوروبي ذهبوا للقتال في سوريا، ومن المحتمل أن يصبحوا مجندين محتملين لتنفيذ هجمات عند العودة إلى أوطانهم. وعبر كبار مسؤولي مكافحة الإرهاب عن مخاوف في الأشهر الأخيرة من أن تدفع الحرب الأهلية السورية هؤلاء المقاتلين الغربيين نحو التطرف. وتخلص تقديرات استخباراتية سرية جديدة تستند إلى معلومات عن عمليات التنصت الإلكتروني وتعليقات مواقع التواصل الاجتماعي إلى أن القيادة العليا لتنظيم القاعدة في باكستان، بما في ذلك أيمن الظواهري، تضع خطة منهجية طويلة الأجل لتشكيل خلايا معينة في سوريا من شأنها التعرف على هؤلاء

كاتب: خمسة أسباب لعدم حدوث حرب باردة ثانية

أشار جيمس جيه كرافانو، نائب رئيس قسم السياسة الخارجية والدفاع في «مؤسسة هيريتيج» في مقاله في مجلة «ذا ناشيونال إنترست» إلى أن اعتناق فكرة الحرب الباردة «الجديدة» بين روسيا والغرب على خلفية الأزمة في أوكرانيا، من شأنه إثارة المشاعر بانعدام الأمن.



كانت ترغب في التغلب على موسكو، كما عليها عدم إظهار الملل في الدفاع عن القيم الغربية الأساسية مثل: التحرر، والحرية الدينية، والحقوق الإنسانية.

4- هذا ليس عالماً ذا تهديد واحد، حيث إننا لم نعد نعيش في عالم ثنائي القطبية مع وجود قوتين عظميين متنافستين، وقد شدد أوباما على ذلك عندما قال بأن «الولايات المتحدة لديها الكثير من التحديات».

5- المعادلة الاقتصادية تختلف كثيراً. كان لدى الولايات المتحدة ميزة اقتصادية كبيرة طوال فترة الحرب الباردة، وكان يمكن لها أن تعول على المحرك الاقتصادي في سوقها الحرة والتحرك بسلاسة، بينما كان الاقتصاد السوفيتي مدمراً ذاتياً. واليوم فقد خسرت الولايات المتحدة تلك الميزة التنافسية، وحسب مؤشر الحرية الاقتصادية في مجلة مؤسسة هيريتيج، فإن الحرية الاقتصادية في الولايات المتحدة قد تناقصت منذ ثماني سنوات، وبالتالي فإن الولايات المتحدة الأمريكية بحاجة إلى استراتيجية مالية قوية لتلائم السياسة الخارجية والدفاعية الجديدة. ويقول الكاتب إن التخلص من خطاب الحرب الباردة هو الخطوة الأولى في الابتعاد عن النقاش الفارغ والتركيز على ما تحتاجه أمريكا: الدبلوماسية المختلفة، والتجديد العسكري، والكفاءة السياسية.

وأورد الكاتب خمسة أسباب تؤكد عدم حدوث مثل هذه الحرب هي:

1- أن روسيا ليست «إمبراطورية شريرة». وقد كان أوباما صائباً بقوله بأن روسيا ليست قوة عسكرية عالمية بقدر ما يتعلق الأمر بالقوات التقليدية، وبالتالي فإن غزوها للقرم لا يبرر الدعوات لتجديد ترسانة الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تحتاج الولايات المتحدة إلى تجديد ترسانتها لأسباب أكبر بكثير من روسيا وبدأت قبل فترة طويلة لانتخاب الرئيس فلاديمير بوتين. والحقيقة هي أن الولايات المتحدة استخفت بمطالباتها من القوات التقليدية اللازمة للحرب الباردة منذ التسعينيات من القرن الماضي. وقد زادت حدة المشكلة المزمنة خلال النصف الثاني من ولاية أوباما، التي تم فيها خفض النفقات الدفاعية. ويرى الكاتب أن أمريكا بحاجة إلى قوة عسكرية أفضل ليس فقط للتعامل مع بوتين.

2- أن روسيا ليست منافساً عالمياً، حيث كان التنافس السوفيتي - الأمريكي عالمي النطاق. واليوم تتدخل روسيا في الشرق الأوسط، وتوجد في أمريكا اللاتينية، لكنها لا تضاهي الولايات المتحدة من مكان إلى آخر في العالم ويجب على الولايات المتحدة مراقبة قوى عدة؛ إقليمية وصاعدة في أنحاء العالم، ويمكن للدول أن تنسق نشاطاتها مع نشاطات روسيا أو تثير العديد من المتاعب إذا ما شعرت بأن الولايات المتحدة منشغلة مع بوتين بدلاً من التعامل بفعالية مع تصرفاتها. ويمكن أن تقرر إيران على سبيل المثال التصرف بحماقة في مضيق هرمز، وفي المرة الثانية تقوم موسكو بإثارة الفوضى في دول البلطيق.

3- عدم وجود صراع أيديولوجي وجودي، حيث إن بوتين لا يحاول إعادة انبعاث الإمبراطورية الشيوعية. وعلى الولايات المتحدة العودة إلى الحرب السياسية إذا

العراق يفتح ثاني أكبر حقل بترول في العالم

القرنة المرحلة الثانية يضم احتياطياً يبلغ 14 مليار برميل من النفط الخام، وسيبدأ الإنتاج الأولي بطاقة 120 ألف برميل يومياً، وصولاً إلى 400 ألف برميل نهاية العام الحالي، وإلى 2.1 مليون برميل يومياً عام 2017.



وأضاف لعيبي أن العراق سيفتح في شهر مايو المقبل حقل بدرة النفطي في محافظة واسط الذي تديره شركة «غازبروم» الروسية، ما سيرفع الطاقة الإنتاجية للنفط الخام في العراق إلى 4 ملايين برميل يومياً نهاية العام الحالي، وهو ما اعتبره وزير النفط لعيبي إنجازاً كبيراً في تاريخ الصناعة النفطية في العراق.

افتتح نائباً رئيس الوزراء في العراق وروسيا، مساء السبت، مشروع تطوير حقل «غربي القرنة الثاني» في مدينة البصرة العراقية، وهو يعد ثاني أكبر حقل نفطي في العالم. وتبلغ طاقة الحقل 120 ألف برميل يومياً، وصولاً إلى إنتاج 2.1

مليون برميل يومياً نهاية عام 2017. وأقيم احتفال كبير في موقع شركة «لوك أويل» النفطية الروسية في البصرة. ووصف حسين الشهرستاني، نائب رئيس الوزراء العراقي تشغيل الحقل بأنه مناسبة سعيدة لكل العراقيين، ووفق وزير النفط العراقي عبدالكريم لعيبي، فإن حقل غربي

العاهل الأردني: يدعو حكومته لوضع تصور مستقبلي للاقتصاد الأردني

دعا العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني حكومته إلى وضع تصور مستقبلي واضح للاقتصاد الأردني للسنوات العشر المقبلة في ما يواجهه من مشاكل وتحديات حالية ومستقبلية. وقال الملك عبدالله في رسالة وجهها إلى رئيس الوزراء عبدالله النسور: «بات ملحاً قيام الحكومة بوضع تصور مستقبلي واضح للاقتصاد الأردني للسنوات العشر القادمة، وفق إطار متكامل يعزز أركان السياسة المالية والنقدية ويضمن اتساقها، ويحسن من تنافسية اقتصادنا الوطني ويعزز قيم الإنتاج والاعتماد على الذات وصولاً إلى تحقيق



التنمية الشاملة والمستدامة». وأوضح الملك أن من أبرز التحديات «الانقطاع المستمر في إمدادات الغاز المصري وتبعات الأزمة السورية، وخاصة أزمة اللاجئين السوريين، إذ يحتضن الأردن اليوم أكثر من مليون

و300 ألف من السوريين، ما يشكل استنزافاً لمواردنا المحدودة وضغطاً هائلاً على اقتصادنا الوطني» مشيراً إلى أن هذا «الأمر أدى إلى تنامي العجز في الموازنة العامة وزيادة المديونية خلال السنوات الماضية». ورأى الملك أن «ارتفاع الأسعار والضغوط المالية على مواطنينا باتت واقعاً صعباً يتطلب من الدولة تقديم الحلول الاقتصادية والاجتماعية للتخفيف من هذه الأعباء».

كثير من الإيطاليين يفضلون العودة إلى الليرة



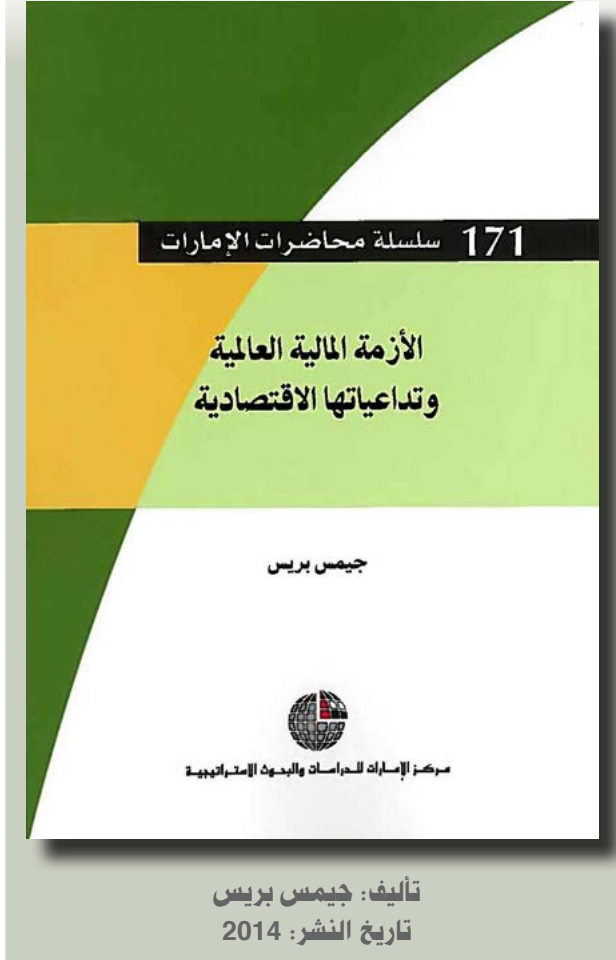
أظهر استطلاع للرأي أن أكثر من 43% من الإيطاليين يرغبون في العودة إلى التداول بعملتهم السابقة «الليرة» بدلاً من العملة

الأوروبية الموحدة (اليورو). وأظهر الاستطلاع الذي أجرته محطة (راي 3) التلفزيونية الإيطالية الحكومية أن معظم الراغبين في العودة إلى الليرة من أنصار حركة (5 نجوم)، بينما يفضل أكثر من 50% من الإيطاليين «معظمهم من الحزب الديمقراطي اليساري» إبقاء التعامل باليورو. وشمل الاستطلاع الذي أعلنت نتائجه عينة من مختلف الاتجاهات قوامها ألف شخص.

جدير بالذكر أن الديون العامة الإيطالية تعادل الآن 120% من ناتجها المحلي الإجمالي، فيما تثير المخاوف الأوضاع الاقتصادية في أوروبا. وكانت دول أوروبية أخرى أجري فيها مثل هذا الاستطلاع، فأظهرت نتائج مشابهة، كاليونان التي عبرت نسبة كبيرة من شعبها عن رغبتها في التحرر من اليورو على غرار نحو 75% من الألمان.

لكن برغم ذلك، فإن موت اليورو والعودة إلى عملات قديمة، كالمارك والليرة الإيطالية والدراخما اليونانية، غير مرجح بعد.

الأزمة المالية العالمية وتداعياتها الاقتصادية



الركود 11 شهراً، ونتيجة لذلك، يطلق كثيرون على هذا الركود اسم «الركود الكبير»، والأسباب الجذرية التي تقف وراء شدة الركود هي التحولات الهيكلية في الاقتصادات العالمية والاقتصاد الأمريكي التي كانت تختتم منذ سنوات كثيرة إن لم يكن عقوداً، ولم تكن تعتمد على التأثيرات القصيرة الأجل لدورة الأعمال، وكان ينبغي اكتشاف الكثير من هذه التحولات الهيكلية مسبقاً، وكان من الممكن اتخاذ إجراءات لمنع الكارثة التي حدثت، أو التخفيف منها على الأقل، والأهم من ذلك أنه إذا لم يتم التصرف حيال هذه الاتجاهات الآن والعمل على تصحيحها، فإن الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية قد تكون مهددة من جديد بعودة الركود مراراً وتكراراً في المستقبل.

إن حجم الركود وطول فترته غالباً ما يكونان نتيجة لثلاثة عوامل: ضخامة تأثير الصدمة الأولية على الاقتصاد؛

أسباب الأزمة المالية العالمية، التي ضربت كلاً من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا عام 2007/2008، وتأثرت بها أنحاء كثيرة من العالم، والركود الذي أعقبها، هي أسباب معقدة ومتشابكة، ويدّعي كثيرون أن الأزمة حدثت نتيجة الإجراءات الجماعية التي اتخذتها البنوك المركزية في العالم مباشرة بعد تهديدات الأمن العالمي والاضطرابات الاقتصادية عام 2001. ومع ذلك، أدت الأزمة المالية إلى تفجير فقاعة الإسكان في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، وأحدثت توتراً خطيراً في الأنظمة البنكية الأوروبية والأمريكية، وسببت خسائر كبيرة في الثروة المالية في جميع أنحاء العالم، وتراجعت الأسواق المالية، وانخفض الإنتاج، وارتفعت البطالة إلى معدلات مثيرة للقلق.

تُخبرنا النظرية الاقتصادية أن الاضطرابات التي تحدث في الأسواق المالية، كما لوحظ في الولايات المتحدة الأمريكية، تُسبب في العادة نقصاً في الائتمان والسيولة، وفقدان الثروة المالية للأسر من خلال انخفاض قيمة المساكن وسوق الأسهم، وانخفاض الاستهلاك. وباعتبار أن الاستهلاك يشكل نحو 70% من اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية، فإن انخفاضه سوف يؤدي إلى تراجع الناتج المحلي الإجمالي؛ وبالتالي إلى حدوث ركود. ونظراً إلى التدفق الدائري للاقتصاد، فإن التراجع في الناتج المحلي الإجمالي سيؤدي بدوره إلى خفض الاستثمارات الرأسمالية، والعمالة، والواردات (صادرات آخرين)؛ وبالتالي إلى انخفاض أسعار السلع الأساسية في جميع أنحاء العالم. وللسلسلة الأحداث هذه انعكاسات عالمية، حيث شعرت مختلف البلدان والمناطق بتأثيراتها بشكل مختلف، وذلك وفقاً لمستوى تكامل أسواقها المالية، والعمالة، والمدخلات، وأسواق السلع والخدمات، وهذه السلسلة القياسية من الأحداث هي ما حدث خلال عام 2008.

السؤال الحقيقي لا يتعلق كثيراً بسلسلة الأحداث التي وقعت، بل يتعلق أكثر بأسباب كون الأزمة المالية والأزمة الاقتصادية الناتجة عنها شديدة إلى ذلك الحد، من حيث المدة والحجم، فمع أن الركود يحدث مرة كل خمس سنوات تقريباً، فإن العالم لم يشهد مثل هذا الركود العميق والطويل، حيث دام 18 شهراً (بينما يبلغ متوسط فترة

إن الكثير من الأحداث التي تبدو غير مترابطة، والمؤدية إلى الركود، لم تكن هي سبب الركود، بل شكلت معاً السبب وراء حجم الركود ومدته. وتشمل هذه الأحداث: الضغوط الاقتصادية المستمرة التي واجهت الأسر الأمريكية بسبب الزيادات المستمرة ولفترات طويلة في تكاليف الرعاية الصحية؛ ومدخرات التقاعد غير الكافية؛ والمحافظ الاستثمارية غير المتوازنة؛ وارتفاع الديون الشخصية. ونظراً إلى تقلص مستوى الأمن الاقتصادي للأسر الأمريكية، فقد ركزت بشكل غير مبرر على قيمة المساكن وسوق الأوراق المالية من أجل تخصيص ثرواتها. ولهذا السبب، أدى انهيار سوق الإسكان وسوق الأسهم إلى «تأثير الثروة» الهائل الذي أدى بدوره إلى انخفاض كبير في استهلاك الأسر، وكذلك تفاقم حالة الركود في الولايات المتحدة الأمريكية.

من الواضح أن النظام البنكي الأمريكي والأسواق المالية المتكاملة للغاية أدت دوراً كبيراً في خلق الأزمة المالية، وتحولها إلى أزمة اقتصادية. وكذلك من الواضح أن الرقابة التنظيمية لم تواكب التغييرات والعمليات الجارية في القطاع. فقد نما نظام الظل المصرفي، والتجارة الإلكترونية، والاعتماد على النمذجة الرياضية للاستثمار، وممارسات الإفراض الحرة (إن لم تكن الاحتياطية)، بوتيرة لا تصدق، بحيث إن السلطات التنظيمية، ووكالات التصنيف لم تكن لديها الموارد البشرية أو الوسائل المالية لمراقبة النشاطات وتقييم المخاطر المكشوفة. وبالإضافة إلى كشف الأعمال الداخلية الخفية للقطاع المالي الأمريكي، فقد أماطت الأزمات المالية والاقتصادية اللثام عن الديون المالية الضخمة للعديد من بلدان الاتحاد الأوروبي، وخيارات سياساتها المحدودة. وبالتالي، فإن اجتماع عاملي الدول شبه المفلسة مع ضعف الاتحاد الأوروبي نفسه، هو الذي أثار الشكوك في جدوى الإبقاء على الاتحاد الأوروبي كما هو عليه حالياً. فالاتحاد الأوروبي أساساً ذو نظام جيد من حيث المفهوم، ولكن الضغوط الحالية التي فرضتها عليه الأزمة المالية كشفت عن عيوب وقيود فيه.

هناك مخاطر مستقبلية كبيرة مرتبطة بعدم معالجة الأسباب الجذرية لشدة الركود العالمي. فإذا ما سُمح لهذه الاتجاهات بالاستمرار من دون رادع، فثمة خشية من أن تطول فترة الشفاء من أزمة الركود الماضية، وأن يزداد احتمال حدوث العديد من حالات الركود الشديد في المستقبل.

والصحة الأساسية للاقتصاد الكلي؛ والرغبة والقدرة لدى قادة السياسات الاقتصادية على الاستجابة بالشكل وفي الوقت المناسب لتعديل التراجع الاقتصادي ونتائجه، وفي الأزمة الأخيرة، كانت الصدمة الأولية على الاقتصاد مروعة، في حين كان الاقتصاد في حالة ضعف أصلاً، وبسبب ذلك كان الركود الناتج أشد من المعتاد، وللأسف قد لا يكون قادة السياسات الاقتصادية الأمريكية استجابوا بالشكل الكافي لتعديل حجم الركود، وكان الاتحاد الأوروبي يعاني إعاقه شديدة منعه من القيام بما يمكنه لتحقيق الاستقرار في اقتصاده المشترك.

وكان هناك عاملان مجتمعان هما المسؤولان عن اتساع نطاق العواقب وحجمها ومدتها في جميع أنحاء العالم، التي لا تزال آثارها باقية حتى اليوم، وهما: أن الاقتصاديين الأمريكي والأوروبي كانا يعانيان حالة ضعف أصلاً؛ وأن استجابات السياسة، على الأقل بالنسبة إلى أوروبا، كانت محدودة بسبب عقود من التغييرات الأساسية والهيكلية، كما أن تشكيل الاتحاد الأوروبي جعل خيارات سياساته محدودة في تعديل الركود.

وهناك عوامل رئيسية تطورت على مدى العقود العديدة الماضية، هي المسؤولة عن حجم الأزمة الاقتصادية وطول مدتها، فقد أوجدت هذه العوامل مجتمعةً وضعاً لم تتمكن فيه الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا من حماية نفسها من الأزمة الاقتصادية الوشيكة. والأهم من ذلك، أن الركود الكبير أدى إلى تعزيز هذه الاتجاهات المتدهورة فقط، وإذا لم تتم مواجهتها بسرعة فمن الممكن أن تتكرر الأزمة الاقتصادية.

إن إعادة توزيع الثروة العالمية، والتكامل العالمي بدرجة أعلى، والاتحاد الأوروبي المشكل حديثاً ولم يتعرض للاختبار، والأسر الأمريكية الواقعة تحت ضغوط مالية، والنظام المالي الذي تقوده سوق مالية تحت رقابة تنظيمية محدودة؛ جميعها عوامل شكّلت الأساس لخطورة الأزمات المالية والاقتصادية التي كانت على وشك الحدوث. وهذه التطورات مجتمعةً أضعفت قدرة الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية على منع - أو حتى تخفيف أثر - الأزمة الاقتصادية التي كانت على وشك أن تتكشف. وفي الواقع، كانت الأزمات المالية والاقتصادية أعمق وأطول من المعتاد، بسبب ضعف تلك الدول وعجزها عن التصرف بالشكل الكافي.

«مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية»

يشارك في معرض البحرين الدولي السادس عشر للكتاب 2014

جمال السويدي يوقع كتابه

«آفاق العصر الأمريكي: السيادة والنفوذ في النظام العالمي الجديد»



تحت رعاية سعادة الدكتور ماجد بن علي النعيمي، وزير التربية والتعليم في مملكة البحرين الشقيقة، وقع سعادة الدكتور جمال سند السويدي، مدير عام «مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية»، كتابه الجديد «آفاق العصر الأمريكي: السيادة والنفوذ في النظام العالمي الجديد»، يوم السبت الموافق 29 مارس 2014 في فندق «ريجيسي إنتركونتيننتال-البحرين»، بحضور الأستاذ مؤنس المردي، رئيس جمعية الصحفيين البحرينية، وعدد من المسؤولين

«آفاق العصر الأمريكي: السيادة والنفوذ في النظام العالمي الجديد» في مملكة البحرين بعد الإقبال الكبير، الذي حظيت به حفلات توقيع الكتاب، خلال الفترة الماضية، من الكتاب والمفكرين والباحثين والإعلاميين والمتابعين للحركة الفكرية العربية بشكل عام، سواء في «معرض الرياض الدولي للكتاب 2014»، أو في «جامعة الكويت»، أو في «كُتاب كافي» في دبي، حيث كان الحرص كبيراً على التعرف إلى الكتاب، واقتناء نسخ منه تحمل توقيع المؤلف، خصوصاً مع ما يتمتع به المؤلف من سمعة علمية ومكانة في الأوساط البحثية العربية والدولية، وما يحفظه رصيده العلمي من أعمال علمية رصينة لها موقعها المتميز في موضوعها وتخصصها. وقد حظي كتاب «آفاق العصر الأمريكي: السيادة والنفوذ في النظام العالمي الجديد» منذ الإعلان عنه باهتمام كبير، وقد تصاعد هذا الاهتمام بعد صدوره لما انطوى عليه من أفكار ورؤى عميقة للحاضر والمستقبل جذبت انتباه الباحثين والمفكرين العرب والأجانب، ووسّعت من مساحة النقاش الأكاديمي حوله. فضلاً عن ذلك، فإن الكتاب يعد من أهم الكتب التي

والبرلمانيين ورجال الصحافة والأدب والثقافة. وقد عرض فيلم تسجيلي لمحاضرة بعنوان: التعاون الإقليمي في ظل الاحتلال الإيراني للجزر الإماراتية الثلاث «طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى»، كان قد ألقاها سعادة الدكتور جمال سند السويدي مدير عام «مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية»، في نادي «الخريجين» بالبحرين يوم 22 مارس عام 2000.

كذلك عُرض خلال حفل التدشين فيلم مصوّر عن الكتاب تضمن أفكاره الرئيسية وما خلص إليه من استنتاجات، كما ألقى وزير التربية والتعليم البحريني، الدكتور ماجد بن علي النعيمي، كلمة أثنى فيها على سعادة الدكتور جمال السويدي وجهوده الكبيرة التي بذلها في إصداره الجديد. ومن جانبه، أشاد مؤنس المردي بالمستوى الراقى للكتاب، وما يحمله من رؤى وأفكار خلاقة. وفي نهاية الحفل أهدى الدكتور جمال السويدي الحضور نسخاً من الكتاب ممهورةً بتوقيعه.

ويأتي توقيع سعادة الدكتور جمال سند السويدي كتابه

الاستراتيجية»، خلال الفترة من 27 مارس الجاري إلى 6 إبريل 2014، بجناح في «معرض البحرين الدولي السادس عشر للكتاب»، الذي تنظمه وزارة الثقافة في مملكة البحرين، وذلك في «مركز البحرين الدولي للمعارض والمؤتمرات».

ويشارك «مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية» في المعرض من خلال مجموعة إصدارات حديثة تشمل كتباً أصيلة ومترجمة لمؤلفين ذوي شهرة عالمية؛ ومتخصصين في مجالات العلاقات الدولية، والدراسات الأمنية والعسكرية، وقضايا التربية والتعليم؛ ومن هذه الإصدارات: كتاب «إعداد الحسابات القومية الخضراء

في دولة الإمارات العربية المتحدة: نحو تحقيق التنمية المستدامة»، الذي يُعد محاولة أولية لقياس الحسابات القومية الخضراء في دولة الإمارات العربية المتحدة، ويمثل نقطة البداية لقياس الجهود المبذولة للتحويل إلى «الاقتصاد الأخضر». وكذلك كتاب «التدريب الإداري



المبني على الجدارة: التدريب حسب الطلب»؛ الذي يهدف إلى تفعيل التدريب الإداري من خلال تطبيقه على أسس من الجدارة والكفاءة في جميع عناصره، بحيث تكون لها نتائج إيجابية في الحصول على المخرجات المطلوبة. كما تتضمن إصدارات المركز دراسات علمية محكمة باللغتين العربية والإنجليزية، تتناول بالبحث والتحليل مختلف القضايا الاستراتيجية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمعلوماتية التي تهم دولة الإمارات العربية المتحدة ودول «مجلس التعاون لدول الخليج العربية» بصفة

صدرت مؤخراً، وقد قُدمت عروض وقراءات عديدة له في الصحف العربية والأجنبية بأقلام إعلاميين وباحثين كثر ومعروفين، وصدرت شهادات معتبرة في حقه من مفكرين عرب بارزين اعتبروا الكتاب إضافة نوعية في حقل الفكر السياسي العربي، ودفعة قوية للاهتمام بالتفكير المستقبلي على الساحة العربية. ويعكس تعدد حفلات توقيع الكتاب حرص مؤلفه، سعادة الدكتور جمال سند السويدي، على التفاعل المباشر مع جمهور القراء والمتخصصين في الدول الخليجية والعربية والعالمية، ومناقشة أفكار الكتاب معهم، والتعرّف إلى ردود أفعالهم ورؤاهم بشأن القضايا والتصورات التي يحتوي عليها.

الجدير بالذكر

أن الكتاب يقوم على فكرة محورية هي أن الولايات المتحدة الأمريكية سوف تظل القوة العالمية المسيطرة والمهيمنة على النظام العالمي الجديد خلال الأعوام الخمسين المقبلة على الأقل، وذلك استناداً إلى معطيات مختلفة، علمية وعسكرية وسياسية وثقافية

وغيرها. ويتسم الكتاب بأنه ذو سمة موسوعية؛ إذ يجمع بين شمولية الطرح، وعمق التحليل في الوقت نفسه، إضافة إلى الرؤية المستقبلية الاستشرافية.

وسيقع سعادة الدكتور جمال سند السويدي الكتاب نفسه في «معرض البحرين الدولي السادس عشر للكتاب» من الساعة السادسة حتى السابعة والنصف من مساء اليوم الإثنين الموافق 31 من مارس 2014، وذلك في جناح وزارة الثقافة البحرينية في المعرض.

حيث يشارك «مركز الإمارات للدراسات والبحوث



تعكس في مجملها اهتمام مملكة البحرين بالثقافة انطلاقاً من كونها المرآة الحقيقية للشعوب. وقد حظي المعرض، في دوراته السابقة، باهتمام كبير، وإقبال متزايد على المشاركة فيه، من مختلف دور النشر، بحيث تمكّنت هذه الدورات من استقطاب نحو 120 ألف عنوان من مختلف دور النشر العربية والدولية، التي وصل عددها إلى نحو 250 دار نشر. كما يتمتع المعرض بسمعة دولية طيبة اكتسبها على مدى السنوات الماضية شجّعت الكثير من دور النشر بمختلف جنسياتها على المشاركة فيه بصفته إحدى المحطات الثقافية التي تولى أهمية كبيرة للكتاب، ولاسيما في ظل الإقبال الجماهيري المتنامي الذي يحظى به المعرض عاماً بعد عام؛ ما يدعم دور البحرين الحيويّ كمنارة إشعاع حضاري وتنويري في المنطقة.

خاصة، والقضايا المتعلقة بالعالم العربي، وأهم المستجدات الإقليمية والعالمية بصفة عامة، التي تلقى اهتماماً واسعاً من القراء والمثقفين والمفكرين والباحثين المتخصصين، كما أن لها حضوراً متميزاً على المستويات المحلية والعربية والدولية. وقد لاقت إصدارات المركز، خلال مشاركته في الأعوام الماضية في المعرض، إقبالاً كبيراً من الجمهور، نظراً إلى تناولها قضايا مهمّة وحيويّة تلمس الواقع الخليجي والعربي والدولي.

وتأتي مشاركة المركز في المعرض انطلاقاً من حرصه الدائم على الإسهام في إنجاح هذه التظاهرة الثقافية التي تنظم سنوياً في مملكة البحرين، خصوصاً أن المركز يحرص على عرض أحدث الكتب التي تتناول الأوضاع السياسية والاقتصادية وقضايا المنطقة الاستراتيجية، وكذلك استمراراً لمشاركته في معارض الكتاب التي تشهدها العواصم العربية والغربية، فضلاً عن حرصه على الوجود في مثل هذه التظاهرات الثقافية، وعرض أحدث إصداراته بما يضمن وصولها إلى قطاع عريض من المثقفين العرب في محاولة جادّة ومستمرة منه لإثراء الحياة الثقافية العربية.

ويُعدّ «معرض البحرين الدولي للكتاب»، الذي يحظى برعاية رئيس وزراء مملكة البحرين، الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة، واحدة من كبرى التظاهرات الثقافية في المملكة؛ إذ سعت اللجنة المنظمة إلى توسيع نطاقه وإثرائه بمختلف النتاجات الأدبية والفكرية والمطبوعات من خلال مختلف دور النشر والمكتبات والمؤسسات الحكومية ونتائجها الثقافية، إلى جانب الجهات الثقافية الأهلية للتعريف بالثقافات الأخرى والأنشطة الخاصة وغيرها، ومن ثمّ يمثل المعرض نقلة نوعية متميّزة على صعيد النشاط الثقافي الذي تشهده المملكة، وتعبيراً جلياً عن دعمها للأنشطة الثقافية، بصفته ركيزة أساسية من ركائز النهضة الشاملة التي تعيشها المملكة، إذ تنطوي هذه التظاهرة على العديد من الدلالات الإيجابية التي